

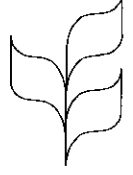


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.1
27 November 2002

ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية

والتكنولوجية

الاجتماع الثامن

مونتريال ، ١٠ - ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت *

التنوع البيولوجي البحري والساحلي : استعراض برنامج العمل
ومواصلة وضعه وتنقيحه

تقرير موجز من فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية
مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

أنشئ فريق مخصص من الخبراء التقنيين معني بالمناطق المحمية البحرية والساحلية، إعمالاً للعنصر ٣ من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي (المقرر ٥/٤، المرفق). وكان الغرض من هذا الفريق هو أن يساعد هفمعتت في مداولاتها عن قضية المناطق المحمية البحرية والساحلية. وقد وضع الأمين التنفيذي صلاحيات الفريق المذكور وأيدتها هفمعتت في اجتماعها الخامس بموجب توصيتها ٣/٥، وهي على النحو الآتي :

- (أ) تبين المشروعات الرائدة في البحث والرصد، على أساس المقترحات الحالية والمشروعات الجارية الرامية إلى تقييم قيمة وأثار المناطق المحمية البحرية والساحلية، والمناطق التي تدار شؤونها بطريقة مماثلة، على الاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية؛
- (ب) استعراض الدراسة المكتنية التي يدعو إليها الهدف التشغيلي ٣-١، النشاط (ج) من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛
- (ج) تبين الترابط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛
- (د) إعداد توصيات حول أنماط البحث المطلوب القيام بها لتفهم أثار المناطق المحمية أو المغلقة، البحرية والساحلية، على حجم الأواهل وديناميكياتها، على أن يكون ذلك خاضعاً للتشريع الوطني.

UNEP/CBD/SBSTTA/8/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ اضافية

ويتعلق عمل الفريق بالهدفين التشغيليين ٣-١، ٣-٢ من برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجى البحرى والساحلى.

عندما قام الفريق بالتداول فى قيمة وآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية (MCPAs)، أعترف الفريق بالمنافع الكثيرة التى يمكن أن تستحدثها تلك المناطق بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى. وتلك المنافع تشمل حماية هيكل الأنظمة الايكولوجية وأدائها وجمالها؛ والسماح بالانتعاش بعدما حدث من ضرر فى الماضى؛ وتحسين إنتاجية مصائد الاسماك؛ وإنتاج منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمعات والأمم المحلية ولذا فإن الـ MCPA توفر أفضل استراتيجية لجعل أنظمة الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية أنظمة فعالة.

بيد أنه، حسب أفضل البيانات المتاحة فى الوقت الحاضر إن النظام العالمى الحالى للـ MCPA ليس نظاماً فعالاً فى كفاءة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى وليس من المستطاع القيام بتقييم شامل لعدد ما هو موجود عالمياً من الـ MCPA ولا لمداهما، نظراً لمحدودية البيانات الموجودة. ولذا ينبغى أن يجعل تحسين تلك البيانات أمراً له أسبقية فى المستقبل. بيد أنه نظراً لأن جزءاً صغيراً جداً من التنوع البيولوجى البحرى والساحلى يدخل فى الوقت الحاضر فى الـ MCPA، فغاية المستقبل يجب أن تكون إيجاد نظام عالمى يدار بكفاءة وذى صفة إيكولوجية تمثيلية من شبكات الـ MCPA. وهذه الغاية واردة فى التوصيات فى هذه الوثيقة وتتمشى مع خطة تنفيذ القيمة العالمية للتنمية المستدامة. وقد وافق كل من فريق الخبراء والقيمة العالمية على أن التنوع البيولوجى البحرى والساحلى ينبغى الحفاظ عليه سواء فى المناطق الداخلة فى نطاق الولاية الوطنية والمناطق الخارجة عن تلك الولاية. وقد وضعت القيمة العالمية تاريخاً مستهدفاً هو عام ٢٠١٢ لإتمام الشبكة العالمية المشار إليها. ويمكن الأخذ بالموعد نفسه لعمل الاتفاقية.

وبشأن الترابط بين الـ MCPA والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى تبين فريق الخبراء العناصر الداخلة فى إطار يحقق تلك الاستدامة. إن الاستعمال المستدام على الصعيد الوطنى سيمكن تحقيقه من خلال إدارة الموارد البحرية على أساس المنطقة المعنية، وهى تضم المناطق المسموح فيها بالاستعمالات البشرية والمناطق المحظور فيها القيام باستخراجات. وحماية المنطقة ينبغى إدخالها فى إطار من ممارسات من الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً. وبتنفيذ هذا النهج سوف تكفل مصائد الاسماك المستدامة، كما تكفل منافع أخرى، تشمل منافع السياحة والتعليم.

وفيما يتعلق بالتوصيات بشأن البحوث المستقبلية وتبين المشروعات الرائدة قام فريق الخبراء بوضع طائفة من المقترحات واردة فى المرفق الثالث بهذه الوثيقة، وهى مقترحات قائمة على أساس ما تبين وجوده من فجوات فى المعرفة.

توصيات مقترحة

قد ترغب هفمعتت فيما يلى :-

(أ) أن ترحب بتقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية (هامش^١) وأن تشكر حكومتى نيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد العالمى للحفظ (IUCN) على مساندتها المالية والتنظيمية والتقنية لهذا العمل وأن تشكر أيضاً رئيس وأعضاء فريق الخبراء التقنيين على عملهم.

(ب) أن تحيط علماً بأن التنوع البيولوجى البحرى والساحلى يخضع فى الوقت الحاضر لضغط بشرى يتزايد بسرعة بل وضغط حاد فى المناطق المحلية بحيث يتناقص أو يضعف التنوع البيولوجى البحرى والساحلى على الأصعدة العالمية والأقليمية والوطنى. ومن أسباب هذا المستوى من التهديد ضعف إيجاد وتطوير المناطق المحمية البحرية والساحلية.

(^١) إن فريق الخبراء التقنيين المخصص قد أخذ بالتعريف التالى للمناطق البحرية والساحلية المحمية :
"إن عبارة "منطقة محمية بحرية وساحلية" تعنى أية منطقة محددة داخلة فى البيئة البحرية أو متاخمة لها، مع ما يغطيها من مياه ومع ما يرتبط بها من فلورا وفونا ومن سمات تاريخية وثقافية، وجعلت منطقة محتجزة بحكم التشريع أو بوسائل فعالة أخرى، بما فيها العرف، مما يؤدي إلى أن يتمتع التنوع البيولوجى البحرى أو الساحلى فيها بمستوى من الحماية أعلى من مستوى ما يحيط بها".
والمناطق الداخلة فى البيئة البحرية تشمل المياه البحرية الضحلة باستمرار، والخلجان البحرية والمضايق واللاغونات ومصاب الأنهار والأحواض المائية تحت مياه المد (أحواض الأعشاب المائية وأعشاب البحر والمروج البحرية المدارية)؛ والأجراف الريفية والأحوال التى بين مياه المد والجذر والمسطحات والمستنقعات المنبسطة، الرملية أو الملحية، والتلال البحرية، والشعاب المرجانية فى المياه العميقة والفتحات فى المياه العميقة والموائل المفتوحة فى المحيطات".

(ج) أن تحيط علماً أن المناطق المحمية البحرية والساحلية قد ثبت أنها :

١- تحمي التنوع البيولوجي.

٢- تكفل الاستعمال المستدام للموارد.

٣- تخفف من حدة الصراعات وتعزز الرفاهة الاقتصادية وتحسن (بالسين المكسورة المشددة) نوعية الحياة.

(د) أن تحيط علماً بأن أعداد المناطق المحمية البحرية والساحلية آخذة في التزايد ولكنها لم تكن في أحوال كثيرة ذات أثر فعال بسبب مشكلات تتعلق بإدارتها وحجمها وتغطيتها للموائل المختلفة؛

(هـ) وأن تحيط علماً أيضاً بأن البيانات المتاحة تبين أن شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية، على الصعيدين الأقليمي والعالمي، يشوبها نقص شديد من عدة وجوه وأنها تحمي على الأرجح نسبة صغيرة جداً من البيئات البحرية والساحلية ولا تسهم إلا إسهاماً قليلاً نسبياً في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

الغايات

(و) أن يوافق على أن المناطق المحمية البحرية والساحلية إنما هي عنصر جوهري في الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ز) أن يلاحظ أنه يوجد طائفة دولية من الدلائل تدل على أن المناطق المحمية البحرية والساحلية التي ليس فيها استعمالات استخراجية، لها منافع لمصائد الأسماك في المناطق المحيطة بها وللمجتمعات المتاخمة وللسياحة المستدامة ولأنشطة اقتصادية أخرى داخل وخارج المنطقة المحمية البحرية والساحلية؛

(ح) أن يوافق على أن غاية العمل الذي يجري في ظل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية والبحرية ينبغي أن يكون ما يلي :

" الإنشاء والحفاظ الدائم على نظام عالمي إيكولوجي ذي صفة تمثيلية يدار بكفاءة من شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية حيث تدار فيها الأنشطة البشرية في سبيل الحفاظ على هيكل وأداء الطائفة الكاملة للأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية، في سبيل توليد منافع لكنتي الأجيال الحاضرة والمستقبلية."

(١) أن يلاحظ أن القمة العالمية للتنمية المستدامة قد أخذت بتاريخ مستهدف هو عام ٢٠١٢ لإنشاء شبكة عالمية ذات صفة تمثيلية من المناطق المحمية البحرية والساحلية، وأن يوافق على الأخذ بهذا التاريخ نفسه لعمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية، ووضع استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، تشمل وضع مؤشرات على ما يحرز من تقدم؛

إطار وطني للمناطق المحمية البحرية والساحلية

(ط) أن يعترف بأن المناطق المحمية البحرية والساحلية ينبغي أن تكون جزءاً من إطار أوسع نطاقاً لإدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وتبعاً لذلك أن تحت الأطراف والحكومات الأخرى التي لها ولاية على المناطق البحرية والساحلية على أن تنشئ، كموضوع ذي أولوية عالية وطابع مستعجل، إطاراً فعالاً لإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي يغطي جميع المناطق الخاضعة للولاية الوطنية بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة ومناطق الأجراف القارية، وتشمل العناصر المبينة في المرفق الثاني أدناه، بوسائل شتى تشمل إنشاء مناطق محمية جديدة، بحرية وساحلية، وتحسين فعالية ما يوجد الآن من مناطق محمية بحرية وساحلية؛

(ي) أن يوافق على أن العناصر الرئيسية لإطار إدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي على نحو فعال هي :

(٤) شبكة أولية من المناطق الشديدة الحماية ذات صفة تمثيلية، أى المناطق التي تستبعد فيها الاستعمالات الاستخراجية وغيرها من الضغوط البشرية الهامة أو تخفض هذه الضغوط، بما يسمح بالحفاظ على سلامة وهيكله وأداء الأنظمة الإيكولوجية أو إعادة إنعاشها؛

(٥) شبكة مساعدة من المناطق المحمية البحرية والساحلية لمساندة أهداف التنوع البيولوجي للمناطق الشديدة الحماية المذكورة، حيث تدار شؤون التهديدات بقصد حماية التنوع البيولوجي و/أو الاستعمال المستدام، مما يمكن السماح فيها بالاستعمالات الاستخراجية؛

(٦) شبكة من ممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً؛

(ك) أن يلاحظ أن هناك بعض المنافع الناشئة عن الإطار والتي لا يمكن أن يوفرها، بأى قدر من اليقين، إلا شبكة المناطق الشديدة الحماية، وأنه، في سبيل تحقيق كل المنفعة، ينبغي أن تكون هذه الشبكة ذات طابع تمثيلي وأن تتضمن منطقة كافية من البيئة البحرية والساحلية كي تكون فعالة وقابلة للبقاء من الناحية الإيكولوجية.

(ل) أن يوافق على أن العوامل الرئيسية لتحقيق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية البحرية والساحلية تشمل الحكم السديد وتوفر الأطر الواضحة، سواء أكانت عرفية أو قانونية، للحيلولة دون الأنشطة الضارة، والامتثال والتطبيق الفعالين، والقدرة على التحكم في الأنشطة الخارجية التي تؤثر في المنطقة المحمية البحرية والساحلية، والتخطيط الاستراتيجي والتمويل المستدام؛

(م) أن تحت الأطراف على أن تتصدى على وجه الاستعجال، عن طريق نهج ملائمة في الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، لجميع التهديدات شاملة التهديدات الناشئة من الأرض (مثل جودة الماء والترسيب) في سبيل زيادة فعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية وشبكاتها، في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ن) أن يوافق على مشاركة أصحاب المصلحة باعتبارها أمراً جوهرياً لتحقيق الهدف العالمي وإنشاء وإستبقاء المناطق المحمية الفردية، من بحرية وساحلية، والشبكات الوطنية والإقليمية؛

(س) أن تلاحظ المشورة التقنية الصادرة عن فريق الخبراء التقنيين المخصص والواردة في المرفق الثالث أدناه وفي تقريره، بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية الواقعة تحت الولاية الوطنية، وأن تحت الأطراف والحكومات على استعمال تلك المشورة في عملها الرامي إلى إنشاء شبكة من المناطق المحمية البحرية والساحلية.

المناطق المحمية البحرية والساحلية في الأنحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية

(ع) أن يلاحظ وجود أخطار متزايدة على التنوع البيولوجي في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، وأن المناطق المحمية البحرية والساحلية في تلك الأنحاء تعاني من وجوه نقص شديدة، من حيث الغرض والعدد والتغطية.

(ف) أن يوافق على وجود حاجة ملحة إلى إنشاء المزيد من المناطق المحمية البحرية والساحلية في الأنحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك مناطق التلال البحرية، والفتحات الهيدروحرارية والشعاب المرجانية في المياه الباردة والمحيط المفتوح؛

(ص) يلاحظ أن الولاية لإنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية يشوبها في بعض الأحيان الإفتقار إلى اليقين؛

(ق) أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يعمل مع الهيئات الدولية الأخرى، لاسيما إدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحر، والمنظمة البحرية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، لتبني الآليات والمسؤوليات الملائمة لسد تلك الفجوات، وأن يقدم نتائجها إلى الإجتماع السابع لمؤتمر الأطراف؛

الأولويات فى التقييم والرصد والبحث

(ر) أن يلاحظ أن أولويات البحث والمشروعات الرائدة المبينة فى المرفق الثالث سوف تسدى مساعدة هامة للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إقامة وإستبقاء المناطق المحمية البحرية والساحلية والشبكات الوطنية والإقليمية؛

(ش) أن يوافق على إدماج أولويات البحث والمشروعات الرائدة الواردة فى المرفق الثالث أدناه فى برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجى البحرى والساحلى، وأن يطلب من الأمين التنفيذى تبين الشركاء الذين يتبنون أولويات البحث ويقومون بتلك المشروعات على وجه الاستعجال؛

المساعدة الدولية لإنشاء شبكات من المناطق المحمية البحرية والساحلية

(ت) أن تحت الأَطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على إسداء مساعدة فعالة مالية وتقنية ومساندات أخرى لإنشاء نظام عالمى من شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية وتنفيذ الأحكام الواردة فى هذا المقرر، فى إطار تلك الشبكات، بما فى ذلك تبين وإزالة العوائق التى تعرقل إنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية وإزالة الحوافز الضارة التى تؤدى إلى الأنشطة غير المستدامة فى البيئة البحرية والساحلية، وذلك إعمالاً للمقرر ١٥/٦ بشأن التدابير الحافزة؛

(ث) أن يحت مؤتمر الأَطراف فى اجتماعه السابع على أن ينظر فى الحاجة إلى إسداء مساعدة، من خلال الآلية المالية، إلى البلدان النامية الأَطراف، ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، للقيام بالأنشطة التى تتولى زمامها البلدان نفسها والرامية إلى تعزيز القدرات على القيام بأنشطة تتعلق بإنشاء وإستبقاء المناطق المحمية البحرية والساحلية وشبكات تلك المناطق.

رصد ما يحدث من تقدم نحو إدراك الغاية العالمية

(خ) أن يدعو المركز العالمى لرصد الحفظ التابع لليونيب، فى تعاون مع المنظمات والسلطات ذات الصلة إلى توفير وصيانة معلومات حديثة بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية، بما يتمشى والفئات المقترحة لوضع قوائم الجرد والمعلومات السياقية المبينة فى المرفق الرابع أدناه، فى سبيل توفير قاعدة لعمل الاتفاقية فى مجال التقييم؛

(ذ) أن يطلب من الأمين التنفيذى تقديم تقييم لما يحرز من تقدم نحو تحقيق الغاية العالمية، كجزء من التبليغ عن برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجى البحرى والساحلى.

المحتويات

الصفحات

١	موجز تنفيذي.....
٢	توصيات مقترحة.....
٧	أولاً- خلفية الموضوع.....
٧	ثانياً- قيمة وآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية.....
٧	أ- استعراض المعرفة الحالية.....
٩	ب- غايات المستقبل.....
١٠	ج- رصد ما يحرز من تقدم نحو الغاية العالمية.....
١٠	د- تعاريف.....
	ثالثاً- الترابط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي
١٠	البحري والساحلي.....
١١	أ- إطار وطني للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي.....
	ب- المناطق المحمية البحرية والساحلية في الأنحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية - تحقيق
١٣	الاستعمال المستدام في أعالي البحار.....
١٣	رابعاً- البحث الرائد ومشروعات الرصد.....
	مرفقات
١٤	المرفق الأول : عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي.....
١٨	المرفق الثاني : إرشاد لوضع إطار إدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي.....
٢٠	المرفق الثالث: أولويات البحث، شاملة البحث الرائد ومشروعات الرصد.....
٢٣	المرفق الرابع: تحسين البيانات المتاحة لتقييم ما يحرز من تقدم نحو الغاية العالمية.....

أولاً : خلفية الموضوع

١- إن فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية عقد اجتماعه الأول في لاي، بنوزيلانده، من ٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١. وبعد جلسات عمل فيما بين الدورات اجتمع الفريق للمرة الثانية في ماراهاو، بنوزيلانده، من ٢٠ إلى ٢٤ مايو ٢٠٠٢. وقد صدر مقرر إنشاء هذا الفريق من الخبراء عن مؤتمر الأطراف في إتفاقية التنوع البيولوجي عند إقراره برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، في اجتماعه الرابع (المقرر ٥/٤، المرفق) وذلك لمساعدة هفمعتت في عملها في موضوع المناطق المحمية البحرية والساحلية. وقدم السند المالي لهذين الاجتماعين من حكومتى نيوزيلانده والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN. وقدمت المساندة السوقية (Logistical) الإدارة النيوزيلاندية للحفاظ والمنتج الشاطئى في ماراهاو. ويتضمن تقرير الفريق قائمة بأعضاءه

٢- كان المقصود من عمل الفريق أن يساعد على تنفيذ العنصر ٣ من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي (ويتعلق ذلك العنصر بالمناطق المحمية البحرية والساحلية). وبصفة خاصة يمت عمل الفريق إلى الهدفين التشغيليين ١/٣، ٢/٣ في برنامج العمل، ونصهما كالآتى :

"الهدف التشغيلي ١/٣ : تسهيل أنشطة البحث والرصد المتعلقة بالقيمة والآثار للمناطق المحمية البحرية والساحلية أو المناطق التى تخضع لقيود مشابهة فى الإدارة، المتعلقة بالاستعمال المستدام للموارد الحية والبحرية والساحلية.

"الهدف التشغيلي ٢/٣ : وضع معايير لإنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية ولجوانب إدارتها".

٣- وقد ساندت هفمعتت فى اجتماعها الخامس (التوصية ١٤/٥) صلاحيات ذلك الفريق ووافق عليها مؤتمر الأطراف فى اجتماعه الخامس، بموجب الفقرة ١٥ من مقرره ٣/٥. والصلاحيات واردة فى الموجز التنفيذى لهذه الوثيقة فى الصفحة الأولى أعلاه.

٤- أما القسم الثانى من هذه المذكرة فهو يتعلق بالبند (ب) من صلاحيات الفريق، بالنظر إلى العدد والمدى وتوزيع وطبيعة، والتمثيل البيولوجي للمناطق المحمية البحرية والساحلية على الصعيد العالمى وكذلك إلى قيمة وآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي. ونتائج مداولات الفريق حول البند (ج) واردة فى القسم الثالث. وحيث ان البندين (أ) و (د) من الصلاحيات يتعلقان بمشروعات البحث فقد تم النظر فيهما معا فى القسم الرابع أدناه.

ثانياً : قيمة وآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية

أ- استعراض المعرفة الحالية

٥- مع تواجد أكثر من ٦% من سكان المعمورة فى المنطقة الساحلية فإن التنوع البيولوجي البحري والساحلي يخضع لضغط متزايد ناشئ عن الاستعمال غير المستدام وعن أضرار بالتنوع البيولوجي ناشئة عن الأنشطة البشرية الأخرى (مثل استخراج الرمال، وآثار أساليب الصيد وتدحرج الرواسب من الأرض والتلوث والسياحة غير المستدامة). وهناك أيضاً تهديدات أطول أجلاً، تشمل تغير المناخ وغزوات الأنواع الغريبة.

٦- نتيجة لذلك إن التنوع البيولوجي البحري والساحلي أخذ فى التناقص أو الضياع على المستويات العالمى والإقليمي والوطني. وتتجزأ الموائل وتندهور أو تضعف، وتتأثر الأنواع على مستوى الجماعات، والآثار الجينية وتحدث إنقراضات تجارية ومحلية وإقليمية ولم تعد الممارسات الحالية فى الإدارة البحرية والساحلية (مثل مراقبة مقادير أسر الأسماك وطرائق ذلك الأسر، ولوائح استعمال الأراضي) لم تعد وافية للتصدى لتعقيد وحجم هذه المشكلات. وكثير من هذه الطرائق يعتمد أيضاً على فهم من يستعملها للأنظمة الإيكولوجية البحرية، فهما سليماً، بينما هذا الفهم غير موجود فى معظم الأحيان.

٧- دلت الخبرة حتى اليوم على أن النهوج القائمة على أساس المناطق، والتي تستعمل الـ MCPA إنما هي آلية حيوية للتصدى لبعض تلك التهديدات على الأقل، وأحد أسباب ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي هو المستوى المنخفض جدا لإنشاء وتطوير المناطق المحمية البحرية والساحلية.

٨- هناك حدود ضيقة لمعرفة عدد الـ MCPA وتوزيعها، وبأداء إدارتها وبما يوفره من حماية للتنوع البيولوجي بصفة شاملة النظام العالمي الحالي للـ MCPA.

٩- إن البيانات المتوفرة في الوقت الحاضر بشأن عدد ومدى الـ MCPA مابين بإيجاز في القسم الثالث من تقرير الفريق، وهو يقوم أساسا على المعلومات المتاحة بشأن تلك المناطق الموجودة في قاعدة بيانات المركز العالمي لرصد الحفظ وقائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية، التي صدرت في ١٩٩٧. وهناك محدودية كبيرة تشوب هذه البيانات، وتشمل وجوه النقص عدم توفر البيانات الجغرافية لكثير من المناطق المحمية مما يحد من إمكانيات إجراء تحليل مكتمل فيؤثر ذلك في صنع القرار وفي وضع قائمة الأولويات. وآخر تحليل عالمي شامل للمناطق المحمية البحرية يعود إلى عام ١٩٩٥. ومع ذلك فإن هذه البيانات المحدودة تدل على أن المناطق الأرضية المحمية تبلغ ١٢ ضعفا بالقياس إلى المناطق المحمية البحرية.

١٠- على الرغم من أن قائمة الجرد العالمية الحالية قد عفا عليها الزمن إلا أنه من المعروف أن عدد الـ MCPA قد تزايد خلال السنوات العشرين الماضية، وأن معظم البلدان الساحلية لديها الآن إحدى هذه المناطق على الأقل. بيد أنه على الرغم من تزايد أعداد الـ MCPA فإنها لم تكن فعالة في أحوال كثيرة في تحقيق أهدافها. وأسباب الفشل في فعالية المناطق البحرية المحمية، في تحقيق تلك الأهداف، تشمل الأسباب الآتية :

- (أ) عدم كفاية الموارد التقنية والمالية لوضع وتنفيذ خطط الإدارة، أو الإفتقار إلى العاملين المدربين؛
- (ب) نقص البيانات العلمية والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الإدارة، بما فيها المعلومات عن وقع استعمال الموارد وبشأن الوضع القائم في الموارد البيولوجية؛
- (ج) نقص المساندة من الجمهور وعدم رغبة المستعملين في اتباع قواعد الإدارة، وكثيراً ما يعزى عدم الرغبة هذه إلى أن المستعملين لم يشركوا في وضع تلك القواعد؛
- (د) التزام غير واف بتنفيذ قواعد الإدارة ولوائحها.
- (هـ) الاستعمال غير المستدام لما يوجد من موارد في الـ MCPA.
- (و) وقع الأنشطة في المناطق الأرضية والبحرية الخارجة عن الـ MCPA، شاملة التلويث والافراط في الاستغلال.
- (ز) نقص المسؤوليات التنظيمية الواضحة على مستوى الإدارة وعدم وجود تنسيق بين الوكالات في مجال المسؤوليات المتصلة بالـ MCPA.
- (ح) مشكلات تتعلق بحجم الـ MCPA وما تغطيه من موائل.
- (ط) أهداف متضاربة في الـ MCPA.
- (ي) عدم توافر شبكات وطنية أو إقليمية من الـ MCPA.

(ك) عدم التفهم وعدم إدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية فى إنشاء الـ MCPA وإدارتها.

١١- إدارة دراسة مقارنة جرت حديثاً وتناولت ثلاث مناطق MCPA فى منطقة الكاريبي الواسعة توحى بأن النتائج الإيجابية من اجتماعية وبيولوجية، فى هذه المناطق كانت مرتبطة بوجود حدود واضحة وحقوق محددة لاستعمال الموارد ووجود آليات لحل المنازعات، يسهل التوصل إليها وتوفر حقوق الحكم الذاتى للمستعملين.

١٢- إن الـ MCPA الجيدة الإدارة هى خير وسيلة متاحة لتحقيق فعالية الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM). والـ MCPA يمكن أن تولد طائفة واسعة من المنافع، تشمل حفظ التنوع البيولوجى والاستعمال المستدام للموارد وتعزيز الرفاهة الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة فى مجتمعات السكان، وتشمل أيضاً تخفيف النزاعات بين المجموعات التى تستعمل الموارد. ويمثل هذا الخبرة المتحصلة من المناطق المحمية الأرضية. وعلى وجه التحديد فإن بعض منافع الـ MCPA تشمل المنافع الآتية :

(أ) حماية هيكله الأنظمة الإيكولوجية وأدائها وجمالها، والسماح بالانتعاش بعد ما لحقها فى الماضى من أضرار؛

(ب) تحسين إنتاج مصائد الأسماك بما فى ذلك عن طريق حماية الأرصد السميكية القائمة بالتفريخ، وتعزيز استجماع الأسماك وتخفيض الإفراط فى صيد الأنواع المتضررة وتخفيض الصراعات بين المستعملين؛

(ج) توفير منافع اجتماعية واقتصادية أخرى، مباشرة وغير مباشرة، تشمل المنافع للسياحة والاستعمالات التقليدية للتنوع البيولوجى ومنافع أخرى مستمدة من التنوع البيولوجى، مثل تخفيض آثار الأمواج الناشئ عن الأرصفة الصخرية أو غابات الأعشاب البحرية.

(د) زيادة تفهمنا للتنوع البيولوجى البحرى وأنظمتها، شاملاً توفير قاعدة قياسية لتبين التغييرات التى يحدثها تصرف الناس، وبما يسمح بقياس الوفيات الطبيعية وتوفير مجالات للبحث حيثما لا تكون التجارب متأثرة بأنشطة بشرية غير متحكم فيها؛

(هـ) توفير فرص لتمتع الجمهور بالبيئات البحرية الطبيعية، أو الطبيعية نسبياً، وتوفير فرص للتثقيف العام ولتفهم الجمهور لآثار الإنسان على البيئة البحرية.

١٣- يتضمن القسم الثامن من تقرير فريق الخبراء المخصص مناقشة أشد تفصيلاً، تشمل المراجع الرئيسية، لقيمة وآثار المناطق المحمية البحرية والساحلية.

١٤- وخلاصة الموضوع أن البيانات المتاحة فى الوقت الحاضر تبين أن النظام العالمى للـ MCPA الموجود حالياً يشوبه عجز شديد. فهو على الأرجح لا يحمى إلا نسبة ضئيلة جداً من التنوع البيولوجى البحرى والساحلى ولا يسهم إلا بقدر صغير نسبياً فى تحقيق الإدارة المستدامة لذلك التنوع. بيد أن الـ MCPA المدارة على نحو جيد توفر منافع كثيرة للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى وهى جزء حيوى من استراتيجية متكاملة لإدارة المناطق البحرية والساحلية.

ب- غايات المستقبل

١٥- أقتراح الفريق من الخبراء التقنيين الهدف الآتى للاتفاقية فيما يتعلق بالـ MCPA :

"الإشياء والاستبقاء الدائم لنظام عالمى ذى صفة تمثيلية إيكولوجية لشبكات MCPA، وجيد الإدارة تدار فيه الأنشطة البشرية فى سبيل الحفاظ على هيكله وأداء الطائفة الكاملة لأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية، فى سبيل توفير منافع لكلتا الأجيال الحاضرة والمستقبلية".

١٦- ينبغي أن يلاحظ أن هذه الغاية تتماشى مع خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة التي نادى أيضاً بإيجاد شبكة ذات صفة تمثيلية للمناطق المحمية البحرية. وقد أخذت القمة العالمية بتاريخ مستهدف هو عام ٢٠١٢ لإنشاء تلك الشبكات، وهذا التاريخ يمكن استعماله أيضاً في سياق الاتفاقية.

١٧- إن هذه الغاية تمثل خير استراتيجية متاحة للتصدى للتهديدات الحالية والمستقبلية للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى، وهى تهديدات يتزايد حجمها وتعقيدها. إن وجود شبكة عالمية ذات صفة تمثيلية من المناطق المحمية البحرية والساحلية من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً فى الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى فى مواجهة تهديدات تتزايد بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك سيتستطيع الشبكة العالمية أن توفر منافع مستمدة من التنوع البيولوجى على الرغم من أننا لا نفهم فهماً كاملاً الأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية، وسوف تخفض من الصراعات على أهداف تلك الأنظمة وتزيد من مشاركة أصحاب المصلحة ومن الإنضمام إلى الأهداف المنشودة.

ج- رصد ما يحرز من تقدم نحو الغاية العالمية

١٨- إن التقدم الذى أحرز نحو الغاية العالمية لا يمكن قياسه إلا إذا تم تجميع وإتاحة بيانات شاملة عن عدد ومدى وتمثيلية المناطق المحمية البحرية والساحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز اتخاذ قرارات فى سياق الغاية العالمية يمكن أن يحدث إذا تم تجميع مزيد من المعلومات الشاملة والمتناسكة بشأن الـ MCPA من جميع المناطق. وبينما يجرى وضع بعض قواعد البيانات الإقليمية الجيدة وبينما توجد بيانات مفيدة (مثلاً قاعدة بيانات اللجنة الأوروبية بشأن مناطق الحفظ الخاصة، وهى قاعدة البيانات التى يجرى إنشاؤها بموجب "توجيه الموائل"، وقوائم الجرد التى لدى اللجنة العالمية التابعة للـ IUCN وقوائم الأراضى الرطبة المحمية بموجب اتفاقية الأراضى الرطبة (رامسار، إيران، ١٩٧١) وقاعدة بيانات المناطق البحرية التابعة للـ UNEP-WCMC، إلا أنه توجد ندرة من الوقائع التى يمكن أن تستند إليها القرارات السديدة التى تصدر فى نطاق الاتفاقية.

١٩- ولذا توجد حاجة فورية إلى إنشاء قائمة جرد عالمية فعالة من المعلومات وإلى تحديثها باستمرار، فى سبيل اتخاذ قرارات مستنيرة تساند النشاط الذى يبذل فى إطار اتفاقية التنوع البيولوجى، تكون مبنية على ما حدث من نجاحات ومن إخفاقات فى المحاولات السابقة.

٢٠- إن المرفق الرابع فيه مجموعة مقترحة من الفئات البسيطة التى يمكن استعمالها لوضع قائمة جرد عالمية. وتجميع هذه البيانات الأساسية أمر ممكن من شأنه أن يوفر معلومات كافية لإجراء التقييمات الرئيسية اللازمة على المستوى العالمى. هذه البيانات يمكن أن يقوم بتجميعها UNEP-WCMC فى سياق قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية وما يرتبط بها من قاعدة بيانات ولدى كثير من المنظمات الأخرى بيانات يمكن أن تسهم فى هذا المجال.

د- تعاريف

٢١- أعترف الفريق بأنه لا يوجد فى الوقت الحاضر تعريف للـ MCPA ورأى أن وضع تعريف واضح من شأنه أن يسهل العمل فى هذا المجال. ورأى الفريق أيضاً ان تعريفاً فضفاضاً، يشمل الطائفة الكاملة للمناطق المحمية، هو أمر مرغوب فيه. والتعريف الذى وضعه الفريق قائم على أساس تعريف الـ IUCN للمنطقة المحمية البحرية، وهو وارد فى هامش التوصيات المقترحة فى صفحة ٣ أعلاه.

ثالثاً: الترابط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى

٢٢- كما سبق أن أوضح القسم السابق أن الـ MCPA يمكن أن تولد منافع ترتبط مباشرة بالاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى. وهذه هى الحال بصفة خاصة فى كفاءة الصيد المستدام للأسمك، ونتيجة لذلك كفاءة وسائل العيش المستدامة للمجتمعات الساحلية. والقيم التى ثبت نشوؤها عن الـ MCPA للسياحة المستدامة معروفة أيضاً ويمكن أن تنطوى على منافع اقتصادية هائلة على الصعيدين المحلى

والوطني. إن نظاماً من الـ MCPA جيد الإدارة يمكن أن يستوعب عدداً من الاستعمالات، يتضمن المصائد المستدامة للأسماك والاستعمالات الترفيهية (شاملة السياحة) والتعليم. وهذا النظام يمكن أن ينطوي على تحسين لنوعية حياة المجتمعات المحلية تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وبناقش القسم التالي الكيفية التي يمكن بها تطبيق الـ MCPA في سياق إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)، لتحقيق هذه الغاية.

أ- إطار وطني للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي

٢٣- إن الاستعمال المستدام على الصعيد الوطني يمكن أن يتحقق من خلال إدارة الموارد البحرية القائم على أساس المنطقة ذاتها، والذي يضم المناطق المسموح فيها بالاستعمالات البشرية والمناطق المحظور فيها الاستعمالات الاستخراجية. وكلا النمطين من الـ MCPA لازم لكفالة الاستعمال المستدام للموارد.

٢٤- هناك طائفة دولية من الأدلة تدل على أن المناطق الغير مسموح فيها بالاستعمالات الاستخراجية تنطوي على منافع لمصائد الأسماك في المناطق المحيطة بها وللمجتمعات المتاخمة وللسياحة المستدامة وللأنشطة الاقتصادية الأخرى داخل وخارج المنطقة شديدة الحماية. إن القيمة الايكولوجية للمناطق غير المسموح فيها بالأنشطة الاستخراجية في إدارة مصائد الأسماك إنما تتحقق من خلال توفير ملاجئ تنمو فيها وتتناسل بدون تدخل أرصدة هامة من الأسماك. وهناك أدلة على أن هذه المناطق يمكن أن تحتفظ ببعض الأنواع الهامة تجارياً عن طريق صيانة الأواهل المتناسلة، مع زيادات محسوسة في حجم الأفراد وفي كثافة الأواهل والمفهوم قائم على الفكرة القائلة بأن المناطق المحظور فيها الاستعمال الاستخراجي تكون بمثابة حضانات ومفاسق طبيعية، لا عائق فيها. للتناسل والنمو والأواهل التي تنمو في هذه المناطق تستكمل مصائد الأسماك في المناطق المحيطة بها عن طريق تصدير يرقات وكذلك أسماك بالغة.

٢٥- أعترف فريق الخبراء بوجود بعض المنافع للتنوع البيولوجي البحري والساحلي لا يمكن أن تتوفر بدرجة من اليقين إلا بفضل المناطق الشديدة الحماية. هذه المنافع تشمل ما يلي :

(أ) استعادة الهياكل الطبيعية للأواهل من الأنواع التي جرى استغلالها (الاعمار، الاحجام، الذكورة والانوثة، مجموعات الجينات).

(ب) حماية التنوع البيولوجي على جميع المستويات وحماية جميع الأصناف.

(ج) إزالة الآثار الناشئة عن معدات الصيد وعن الأسر الجانبي (by-catch).

(د) توفير الظروف والموائل ومواقع الاستقرار اللازمة للتوالد والفسس.

(هـ) توفير بعض البيانات الأساسية لإدارة لمصائد الأسماك (لاسيما بيان الوفيات الطبيعية).

(و) توفير فرص للتمتع بمناطق لا اضطرابات ولا تغييرات فيها، وللحفاظ على مناطق أبدة (wilderness) بمعنى الكلمة.

(ز) السماح للجمهور بأن يرى ويفهم الآثار التي تترتب على الأنشطة البشرية ومنافع الإدارة السديدة.

(ح) توفير رصد طويل الأجل ومعالم للقياس ومناطق للرقابة وأماكن يمكن إجراء البحوث فيها دون تأثير من الأنشطة البشرية.

٢٦- إن هذه المناطق MCPA الشديدة الحماية هي أيضاً مناطق فريدة من السماح بمنافع أكيدة حيث لا يوجد إلا فهم ضعيف للبيئة البحرية. فهي على هذا الأساس تأمين ضد آثار أخطاء الإدارة الناشئة عن الجهل أو عدم اليقين. وفي هذا الصدد توفر المنطقة الشديدة الحماية الإجابة المتاحة الوحيدة للحاجة إلى الأخذ بنهج تحوطي. إن الامتثال والإدارة أمر بسيط بالقياس إلى أنماط أخرى من الأنظمة الإدارية.

٢٧- بيد أن نظاماً وطنياً للـ MCPA ينبغي أن يشمل أيضاً السماح بطائفة متنوعة من الاستعمالات البحرية المتنوعة. وقد أطلق فريق الخبراء على هذه المناطق عبارة MCPA ثانوية لتمييزها عن المناطق الشديدة الحماية. وهذه المناطق الثانوية يمكن السماح فيها باستعمالات استخراجية، على الرغم من إمكان فرض قيود على طرائق صيد الأسماك. ويمكن أيضاً لتلك المناطق الثانوية أن توفر عدداً كبيراً من المنافع مثل حماية المواقع الثقافية الهامة وصون بعض جوانب التنوع البيولوجي، مثلاً من خلال تقييد الأنشطة الهدامة كصيد الأسماك بالجر القاعي، وأن تصون الموائل للوفاء بمتطلبات أنواع معينة؛ وتوفير تفاعل تقليدي مع البيئة البحرية والساحلية.

٢٨- إن المنافع التي يوفرها هذان النمطان من الـ MCPA يمكن أن تتلاشى إذا لم تكن مطبقة كجزء من ممارسات أوسع نطاقاً في إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية. فإن مثلاً الترسيب أو التلوث من مصدر بعيد نوعاً ما عن الـ MCPA يمكن أن يكون لهما آثار خطيرة على التنوع البيولوجي الموجود في الـ MCPA.

٢٩- وفي حالات كثيرة يمكن أن تنشأ عن الـ MCPA منافع محسوسة غير أن الأمر يحتاج في حالات أخرى إلى شبكة في سبيل الحماية المثلى للأنظمة الأيكولوجية بأكملها. وقد عرفت (بتشديد الرأى) الشبكة بأنها خليط مناسب من المجالات الشديدة الحماية والمجالات الثانوية، تتفاعل جماعياً لتوليد منافع أكبر من مجموع منافعها الفردية. وأعترف فريق الخبراء أيضاً أنه في سبيل جنى كل المنافع لا بد أن تكون الشبكة ذات صفة تمثيلية، بمعنى أن الشبكة كلها ينبغي أن تشمل الطائفة الكاملة للأنظمة الأيكولوجية البحرية والساحلية وأن الـ MCPA الفردية في الشبكة ينبغي أن تعكس التنوع الأحيائي للأنظمة الأيكولوجية التي هي مستمدة منها. وينبغي أن تضم الشبكة أيضاً مناطق كافية المساحة للوفاء بمهامها لتكون قابلة للبقاء من الناحية الأيكولوجية.

٣٠- نظراً لما تقدم ينبغي أن يتضمن الإطار الوطني الكفيل بتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحرى والساحلى، العناصر الآتية، وكل منها لازم لتحقيق النتائج المنشودة :

(أ) شبكة أولية من المناطق المحمية الشديدة الحماية وذات الصفة التمثيلية، أى المناطق الغير المسموح فيها بالاستعمالات الاستخراجية ولا يوجد فيها ضغوط بشرية محسوسة، أو لا توجد فيها إلا ضغوط بشرية مخفضة، للسماح بصون أو بانتعاش سلامة الأنظمة الأيكولوجية وهيكلتها وأدائها؛

(ب) شبكة ثانوية من الـ MCPA للإسهام في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي المنشودة من المناطق الشديدة الحماية وذات الصفة التمثيلية، التي تدار فيها شئون التهديدات لغرض صون و/أو الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وبذلك يسمح فيها بالاستعمالات الاستخراجية؛

(ج) إطار من ممارسات الإدارة المستدامة على البيئة الواسعة البحرية والساحلية.

٣١- يتضمن المرفق الأول أدناه مناقشة أشد تفصيلاً للعناصر الثلاثة الداخلة في هذا الإطار ويتضمن أيضاً شكلاً توضيحياً.

٣٢- أوصى فريق الخبراء المخصص بأن يحث مؤتمر الأطراف الأطراف والحكومات الأخرى المعنية على إيجاد أطر فعالة لإدارة التنوع البيولوجي البحرى والساحلى باعتبار ذلك موضوعاً عاجلاً وذو أولوية عالية يشمل هذه العناصر، وأن يتم ذلك بوسائل منها إنشاء MCPA جديدة وتحسين كفاءة الـ MCPA الموجودة.

٣٣- نظراً لأهمية الشبكات الوطنية للـ MCPA للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحرى والساحلى، وفي سياق الهدف التشغيلي ٣-٢ اصدر الفريق المخصص مشورة عن إنشاء وإدارة الإطار الوطنى الموصوف فى هذا القسم. وهذا الإرشاد سوف يسمح أيضاً للأطراف والحكومات الأخرى بإجراء تقديم نحو تحقيق الغاية العالية المحددة فى القسم الثانى من هذه الوثيقة. ويتضمن القسم الثانى أدناه موجزاً للإرشاد المتاح بينما يوجد فى التقرير الكامل الذى وضعه فريق الخبراء النص الكامل لذلك الإرشاد.

ب- المناطق المحمية البحرية والساحلية في الأنحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية - تحقيق الاستعمال المستدام في أعالي البحار.

٣٤- إن الغاية العالمية المقترحة هي لنظام عالمي ذي قيمة إيكولوجية تمثيلية ومرتبط، من شبكات الـ MCPA ؛ وتوجد كثير من الأنظمة الإيكولوجية خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية ، (أى فى مناطق خارجة عن المجال الاقتصادى أو الرصيف القارى) ولا يوجد فى الوقت الحاضر MCPA خارجة عن نطاق الولاية الوطنية توفر حماية فعالة لطائفة واسعة من التنوع البيولوجى على الرغم من أنه توجد بضع مناطق تحمى أنواعا محددة أو تتحكم فى نشاط له وقع خاص. غير أن عددا من الدراسات قد دلت على أن التنوع البيولوجى فى هذه المناطق يتزايد التهديد عليه. ولذا فمن الضرورى إيجاد MCPA فى هذه المناطق وبالإضافة إلى ذلك نظرا لعدم اليقين الذى يكتنف فى الوقت الحاضر أوضاع الموارد الحية فى أعالي البحار ومدى الاستعمالات، فلا بد من الأخذ بنهج تحوطى فى استغلال تلك الموارد.

٣٥- إن البيئة البحرية الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية خاضعة لعدد من الصكوك والعمليات الدولية والإقليمية، تناقشها بمزيد من التفصيل مذكرة الأمين التنفيذى عن الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الجينية فى قاع البحر العميق الخارج عن نطاق الولاية الوطنية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.3). إن هذه الدراسة وكذلك فريق الخبراء المخصص بواقفان على أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر أدوات أو خبرة واضحة كما لا توجد هيئة واحدة تعد مسؤولة بوضوح عن معالجة هذه القضية. ولذا ينبغى الشروع بمشاورات مع الهيئات ذات الصلة لتبيين الآليات المناسبة والمسئوليات عن هذا العمل، وذلك بصفة عاجلة.

رابعاً : البحث الرائد ومشروعات الرصد

٣٦- تبين الفريق وجود فجوات رئيسية فى المعرفة ووجود عوائق أخرى تعرقل تحقيق الغاية العالمية المنشودة، ووضع الفريق قائمة بعدد صغير من مجالات البحث ذات الأولوية، تشمل مشروعات رائدة محتملة لمعالجة الفجوات المذكورة. وهذه المشروعات مبنية فى المرفق الثالث أدناه وهى تركز على العمل المتعلق بالمجالات الداخلة فى نطاق الولاية الوطنية، بما فى ذلك إيجاد شبكات وطنية وإقليمية.

المرفق الأول

عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجى البحرى والساحلى

أ- الغرض من الإطار

- ١- إن الإطار الشامل لإدارة شؤون التنوع البيولوجى البحرى والساحلى ينبغى أن يحقق الاهداف الثلاثة للاتفاقية وهى حفظ التنوع البيولوجى، الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى، والتقسام العادل للمنافع المستمدة من استعمال الموارد الجينية.
- ٢- من شأن هذا الإطار أن يكون بمثابة تأمين أو يقوم بدور تحوطى للمساعدة على وقف ضياع التنوع البيولوجى وعلى إعادة إنعاشه بصرف النظر عن معرفتنا الغير المكتملة للبيئة البحرية.
- ٣- إن الإطار ينبغى أن يعالج جميع عناصر التنوع البيولوجى كما جاءت فى المرفق الأول بالاتفاقية، بما فى ذلك المستويات الجينية ومستوى الأنواع والأنظمة الايكولوجية.
- ٤- إن الأنظمة الايكولوجية البحرية تشمل عناصر أعماق البحار وعناصر المحيطات. ومعظم الأنواع تمر بمرحلة متقلبة فى دورة حياتها. ونتيجة لذلك تعتبر الأنظمة البحرية أنظمة مفتوحة كما أن اليرقات يمكن أن تكون وصلات بين الموائل البحرية البعيدة بعضها عن بعض. ومعنى ذلك أن قضايا الإتصالية (connectivity) ممكن أن تكون هامة فى تصميم إدارة شؤون التنوع البيولوجى البحرى كما أن منطقة MCPA واحدة لن تستطيع لحماية جميع التنوع البيولوجى فى المنطقة. ولذا فلا بد من نهج يشمل شبكة من هذه المناطق. وينبغى أن تكون هذه الشبكة على حجم مناسب، وهو أمر يقتضى أحيانا سلوك نهج إقليمى. إن هذا النهج الإقليمى ينبغى أن يعالج قضايا النسبية على نطاق إقليمى وليس وطنى، مثلا عندما يملك بلد أو تملك حفنة من البلدان معظم الموائل أو جميع الموائل التى من نمط معين أو تملك الأواهل العالمية من نوع معين.

ب- عناصر الإطار

- ٥- الإطار الوطنى أو الإقليمى ينبغى أن يشمل ما يلى :
 - (أ) شبكة أولية من المناطق الشديدة الحماية ذات الصفة التمثيلية، أى المناطق التى لا يسمح فيها بالاستعمالات الاستخراجية ولا يسمح فيها بضغوط بشرية هامة أخرى، أو يسمح فيها فقط بضغوط قليلة، للسماح بحفظ أو انتعاش السلامة والهيكله والأداء للأنظمة الايكولوجية.
 - (ب) شبكة ثانوية من الـ MCPA لمساندة أهداف التنوع البيولوجى للمناطق الشديدة الحماية ذات الصفة التمثيلية، التى تدار فيها التهديدات لغرض حماية التنوع البيولوجى و/أو الاستعمال المستدام، ولذا يمكن أن يسمح فيها بالاستعمالات الاستخراجية؛
 - (ج) إطار من ممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً.

ج- الشبكة الأولية للـ MCPA

- ٦- ينبغى أن تدار الشبكات الأولية من المناطق المختلفة كى تصان سلامتها وهيكلتها وأدائها، وقوتها الاستردادية، وبقاؤها وجمالها أو لإتخاذ خطوات استعادة أو إنعاش للتنوع البيولوجى وأن توارى الفئتين الأولى والثانية من فئات الـ IUCN. وينبغى أن تشمل تلك الشبكات طائفة كاملة من الأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية (شاملة المناطق ذات الصفة التمثيلية والمناطق الفريدة أو الخاصة)، وأن تكون محمية من الآثار البشرية وآثار الأنواع الغريبة. والغرض الرئيسى من هذه الشبكة الأولية هو توفير قيم ذاتية تسمح لنا بأن نفهم على نحو افضل البيئة البحرية والساحلية وأن نسهم فى إنعاش البيئة البحرية وتكون

بمثابة تأمين ضد الفشل الذى قد يحدث فى إدارتنا لتلك البيئة. ولكن الشبكة ستسهم ايضاً فى تحقيق الرفاهه الاجتماعى - الاقتصادى، والاستعمال المستدام لمصائد الأسماك فى المناطق المتاخمة وفى تمتع الجمهور.

٧- إن الشبكة الأولية ينبغى أن تمثل جميع الأنظمة الايكولوجية وتضم أمثلة على التنوع البيولوجى البحرى كله. وينبغى أن تضم قدراً كافياً من المساحات والنسخ المتكررة بحيث تستطيع الوفاء بالأهداف المنشودة وتكون قابلة للبقاء على مر الزمن من الناحية الايكولوجية. ولم يستطع الفريق أن يتبين أية صيغة بسيطة لتبين ما إذا كانت شبكة ما هى شبكة ذات صفة تمثيلية، فإن ذلك يرتهن بالظروف المحلية، (مثلاً تنوع الموائل). بيد أن الخبرة فى عمل المناطق المحمية الأرضية والعمل الذى جرى حتى الآن على الـ MCPA والمنشورات العلمية كلها تبين أن بضعة MCPA صغيرة لن تكون شبكة ذات صفة تمثيلية وقابلة للاستدامة. وبعض النشرات البحثية التى ذكرت خلال اجتماع الفريق توحى بأن قدراً يتراوح ما بين ٢٠-٣٠% من المنطقة هو المساحة المرجحة.

٨- أما الحماية من وقع الأنشطة البحرية فمعناها أن إزالة أية أحياء أصلية سوف يمنع إلا بالقدر اللازم للسماح بالبحث العلمى الأساسى وبالتعليم (أى أن المناطق المحمية لن يرفع منها شئ، ويعنى كذلك أن الممارسات الأخرى سوف يكون لها وقع محسوس على التنوع البيولوجى مثلاً تغيير المادة الأساسية التى تعيش عليها الكائنات والتغيرات فى تحركات الرواسب، والتلوث، والإضطراب الذى يلحقه الزائرون بالأنواع الحساسة) سوف تمنع أو يتم التحكم فيها.

٩- ولابد للشبكة الأولية أن يكتب لها البقاء الدائم فى مواجهة التهديدات المتغيرة وفى مواجهة التغيير البيئى الطويل الأجل (مثلاً تغير المناخ). إن هذه الـ MCPA ينبغى أن تكون دائمة وبقاؤها قد يكون متوقفاً على أمور مثل طبيعة الحماية القانونية ووجود نسخ مكررة وتصميم الـ MCPA الفردية والاتصالية بين الـ MCPAS (سواء المباشرة أو عن طريق الشبكات الثانوية باعتبارها همزات وصل).

١٠- وعلى الرغم من أن توصل الجمهور هو شئ يمكن تشجيعه لتوليد تعليم ووعى وتمتع إلا أن هذه المنافع ينبغى أن تعامل على أساس أنها منافع ثانوية بالقياس إلى الأغراض الأساسية الألفة الذكر. وقد يقتضى الأمر التحكم فى توصل الجمهور إلى الـ MCPA للحيلولة دون حدوث وقع غير مقبول.

١١- وينبغى أن تكون الشبكات موزعه جغرافياً على المناطق البيوجغرافية وأن تقوم على أساس الأنظمة الايكولوجية بدلاً من التركيز على نوع معين بمفرده.

د- شبكة الـ MCPA الثانوية

١٢- إن شبكة الـ MCPA الثانوية ستحتوى مناطق خاضعة لرقابة محددة على المواقع ذات الغرض المحدد فى مجال التنوع البيولوجى أو التى لها أثر معترف به فى مجال التنوع البيولوجى وهى مناطق توازى الفئات الثالثة والرابعة والخامسة أو السادسة لدى الـ IUCN. ويمكن أن تكون لهذه الرقابات أهداف أخرى، مثل الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، وتشمل الرقابات مثلاً الرقابة على طرائق الصيد (مثلاً الحد من الصيد بطريقة تجريف القيعان) والرقابات على إزالة بعض الأنواع (مثل الأنواع التى تكون (بتشديد الواو) الموائل، والإغلاقات الدولية والرقابات على التلوث والترسيب.

١٣- ومن الأدوار الهامة التى تقوم بها هذه المناطق الحفاظ على الاتصالية عبر الشبكة كلها وحماية مراحل دورة الحياة الخارجة عن الشبكة الأولية من الـ MCPA (مثلاً نتيجة للمسلك المتبع فى التوالد والفقس)، وحماية المناطق الأساسية من التهديدات.

هـ- الإدارة المستدامة للبيئة الأوسع نطاقاً

١٤- إن شبكة الـ MCPA سيكون مقرها فى إطار من ممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً.

١٥- وممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً يمكن ان تشمل قيوداً عامة تطبيق على المنطقة كلها، (مثلاً فرض حظر على بعض طرائق الصيد الهدامة)، وقيوداً على مواقع معينة تفرض لأغراض لا تمت إلى التنوع البيولوجي، (مثلاً القيود على التجريف القاعي لحماية الكابلات، أو المناطق المقيدة لأغراض دفاعية). إن هذه الممارسات يمكن أن تسهم في حماية التنوع البيولوجي بطرائق شتى، تشمل ما يلي :-

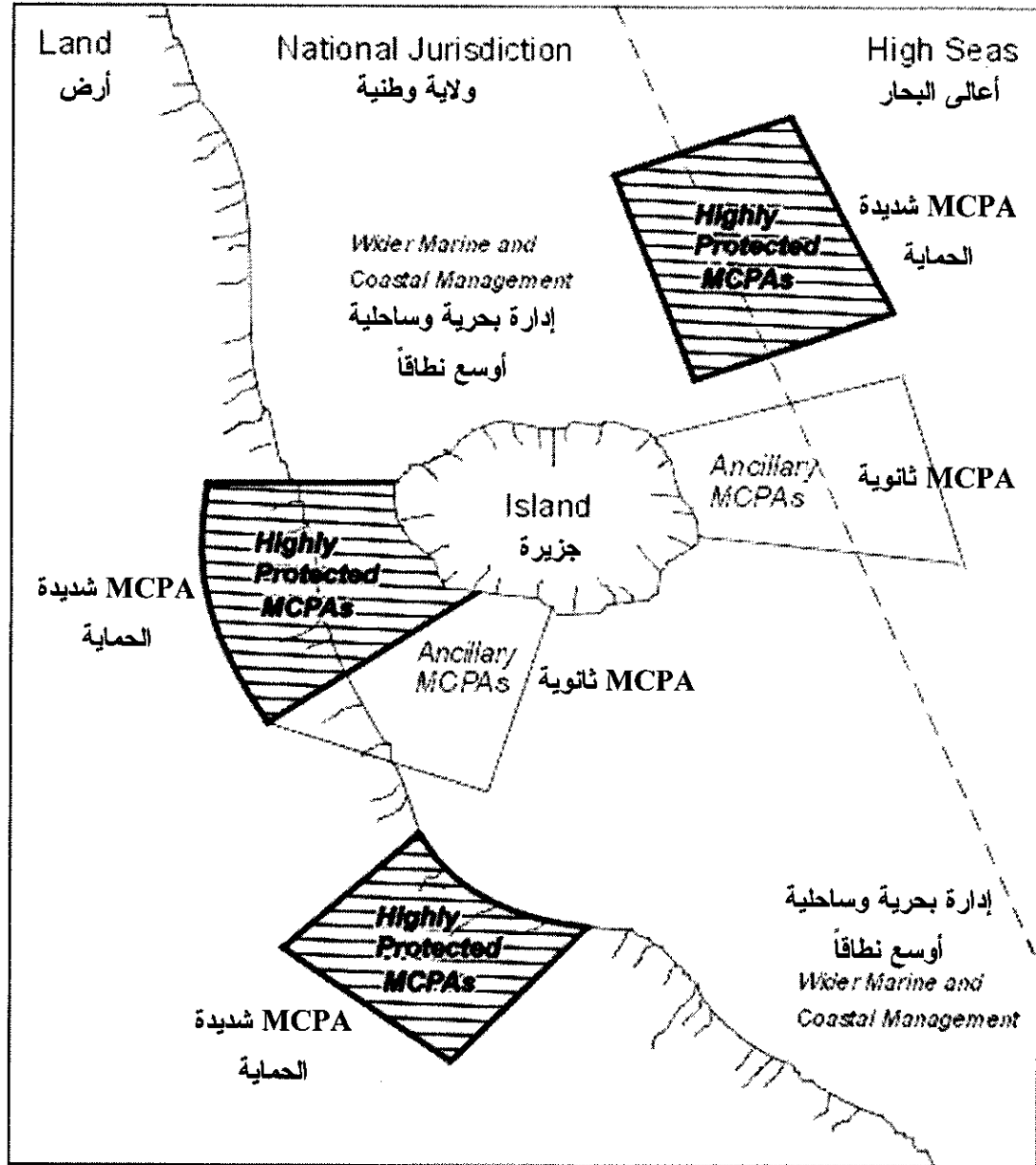
- (أ) إدارة شؤون قضايا أوسع انتشاراً تهدد فاعلية الـ MCPA الفردية، وتهدد في خاتمة المطاف المقصود من الشبكات الإقليمية. وتنشأ هذه التهديدات عادة من مصادر أرضية وتشمل قضايا مثل نوعية الماء والترسيب؛
- (ب) توفير منافع مباشرة للتنوع البيولوجي (مثلاً القيود على التجريف القاعي للحيلولة دون الإضرار بالكابلات يمكن أن تحمي أيضاً التنوع البيولوجي الحساس للمرجانيات والاسفنجيات).
- (ج) حماية أنواع داخلة في التنوع البيولوجي البحري والساحلي يصعب معالجتها عن طريق تدابير تتعلق بالمواقع (مثلاً القيود على ممارسات صيد السمك التي تسبب الأسر الجانبي لأنواع مثل طائر الألباتروس والتدييات البحرية والسلاحف؛
- (د) تخفيض الآثار على الترابطات بين الـ MCPAs، مثلاً بالسماح بتحريك اليرقات بين الـ MCPAs.

و- المساعدة الدولية لإنشاء وإدارة شبكات من الـ MCPAs

تبين الفريق وجود عدد كبير من العوائق التي تعرقل إنشاء وإدارة الـ MCPAs. ويوجد عدد من الطرائق التي يستطيع بها المجتمع الدولي أن يساعد على تذليل تلك العوائق. وبصفة خاصة يستطيع المجتمع الدولي :

- (أ) أن يسدى مساندة مالية وتقنية وغيرها لعمل الـ MCPA؛
- (ب) أن يساعد على تبين وإزالة العوائق التي تمنع إنشاء الـ MCPA والحوافز الضارة التي تسبب الأنشطة غير المستدامة في البيئة البحرية والساحلية.

عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي



المرفق الثاني

إرشاد لوضع إطار وطني لإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي

- ١- بالنسبة للبلدان التي ليس فيها MCPAs أو ليس فيها MCPAs شديدة الحماية ينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي إنشاء بضعة الـ MCPA الأولى والآليات اللازمة لإنشاء الـ MCPA والشبكات المستقبلية. وينبغي عند إنشاء الـ MCPA أن تحدد بوضوح الغايات والأهداف لكل منها.
- ٢- ينبغي الأخذ بنهج من التخطي الاستراتيجي على الصعيدين الوطني والإقليمي عند وضع إطار قابل للبقاء من الناحية الإيكولوجية في إنشاء الـ MCPA. وينبغي أن يقوم هذا الإطار على الخبرة السابقة في الإدارة الفعالة وعلى العوامل الكبيرة التي تؤثر في بقاء الـ MCPA وفي الغايات الطويلة الأجل.
- ٣- ينبغي أن تركز الإدارة على أن تقوم الـ MCPA والشبكات بتحقيق ما تم تبينه من غايات وأهداف. وهذا الأمر سيقضى تقييم الفعالية والأخذ بإدارة متواءمة مع مرور الزمن.
- ٤- إن العوامل الرئيسية لتحقيق الإدارة الفعالة للـ MCPA تشمل سداد الحكم، والأطر القانونية أو العرفية الواضحة التي تحول دون الأنشطة الضارة، والإمتثال والتطبيق الفعالين، والقدرة على التحكم في الأنشطة الخارجية التي تؤثر في الـ MCPA، والتخطيط الاستراتيجي والتمويل المستدام.
- ٥- إن سداد الحكم (good governance) أمر يتوقف على توفر هيئة أو هيئات يكون لكل منها السلطة والمقدرة على الاضطلاع بمسئولياتها وعندما يوجد أكثر من هيئة واحدة، وتشمل - في حالة المناطق العابرة للحدود - هيئات بلدان مختلفة فإن آليات التنسيق والتكامل في الإدارة ستكون ذات أهمية حيوية.
- ٦- إن الإطار القانوني أو العرفي ينبغي أن يحدد بوضوح ما يلي :
 - (أ) الأنشطة المحظورة التي تكون منافية لأهداف الـ MCPA.
 - (ب) الأنشطة التي يسمح بها مع قيود واضحة أو شروط واضحة لكفالة ألا تكون منافية لتلك الأهداف.
 - (ج) إجراءات لصنع القرار لجميع الأنشطة.
- ٧- ومن المرغوب فيه إقلال عدد الأنشطة العفوية - أي التقديرية - في سبيل الإقلال من الوقوع الضار المحتمل على الـ MCPA.
- ٨- إن التطبيق الفعال سيكون مرتهاً بما يلي :
 - (أ) القدرة التطبيقية الوافية، شاملة بيان المسؤوليات بوضوح والتنسيق بين الوكالات وتوافر العاملين المدربين والمزودين بما يلزم والسلطات القانونية أو العرفية اللازمة؛
 - (ب) العقوبات المناسبة وما يرتبط بها من أحكام قانونية؛
 - (ج) التكامل بين التطبيق الاجباري والإمتثال الطوعي والإدارة.
- ٩- ينبغي تشجيع الحكومات على أن تعالج على وجه الاستعجال، عن طريق نهج ملائمة متكاملة في إدارة الشؤون البحرية والساحلية، جميع التهديدات بما فيها التهديدات الناشئة عن اليابسة (مثلاً نوعية الماء والترسيب)، في سبيل تعزيز فعالية الـ MCPAs والشبكات على تحقيق أهدافها في سبيل التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

١٠- تبين فريق الخبراء المخصص أن مشاركة أصحاب المصلحة هي أمر جوهري لتحقيق الغاية العالمية وإنشاء وصيانة الـ MCPAs الفردية والشبكات الإقليمية. ومشاركة أصحاب المصلحة تكون لها أهمية خاصة في كفاءة التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن إنشاء الـ MCPAs. وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن مشاركة أصحاب المصلحة أن:

- (أ) تسمح باتخاذ القرارات بطريقة شاملة وشفافة.
 - (ب) تسهل إشراك طائفة واسعة من الفاعلين في صنع القرار وفي الإدارة، مما يزيد من فرص النجاح.
 - (ج) تعترف بالحقوق والعادات التقليدية وبالمصالح الأخرى لأصحاب المصلحة.
 - (د) تسمح باتخاذ القرارات وبالإدارة على المستوى المناسب، (مثلاً من خلال اللامركزية).
- ١١- كان هناك اعتراف بأن نوع المشاركة ومداهما سوف يتوقفان على الظروف المحلية، شاملة قضايا مثل العرف والتقاليد، وعلى الآليات المتوفرة وعلى نهج الحكم وعلى درجة اهتمام أصحاب الشأن.
- ١٢- إن فريق الخبراء عاكف على إعداد مشورة تقنية تفصيلية للأطراف لمساعدتها على وضع أنظمتها. وسوف تقدم هذه المشورة إلى هفمعتت بوصفها وثيقة إعلامية.

المرفق الثالث

أولويات البحث، شاملة البحث الرائد ومشروعات الرصد

تبين فريق الخبراء المخصص الأولويات البحثية والمشروعات الرائدة الآتية، استجابة للقررتين (أ) (د) من الصلاحيات. وكل منها يهدف إلى استكشاف وتعزيز الترابط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية. وتحقيق غاية الإستعمال المستدام للموارد الحية يتوقف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكل MCPA ولذا فإن عددا من الأولويات في البحث يركز على هذا الجانب من الـ MCPA. أما آثار الـ MCPA على حجم الأواهل وديناميكياتها (الفقرة دال من الصلاحيات) فيجرى بحثها من خلال الأولوية ١-٢ (الاتصالية والنسبية) والأولوية ٢-٣ (د) (تغير المناخ)، والأولوية ١-٣ (حجم الـ MCPA وموقعه بالقياس إلى ديناميكية الأنواع والموائل) والأولوية ٣-٦ (ب) (النسبة المئوية من الحماية اللازمة بالقياس إلى حجم وديناميكية الأواهل المحلية).

ألف- إنشاء شبكة عالمية من الـ MCPAs

الأولوية ١-١: وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية نحو إنشاء شبكات من الـ MCPAs.

مشروع رائد :

(أ) مشروع استراتيجيات موجهة نحو التدابير الفعلية لإنشاء شبكات من الـ MCPAs وتنفيذ تلك الاستراتيجيات، مثلا بعقد ورشات إقليمية.

باء- قوائم جرد وتقييم للـ MCPAs والنظام العالمي

الأولوية ١-٢: تقييم الصفة التمثيلية والاتصالية والنسبية لنظام الـ MCPAs الموجود.

مشروعات رائدة :

(أ) القيام بمبادرات لوضع خرائط للأنظمة الأيكولوجية والموائل داخل المناطق والأنحاء البيوجغرافية، وتحديد المستوى الأدنى لفئات الموائل العريضة اللازمة لتقييم الطابع التمثيلي لشبكات الـ MCPAs. واستعمال ذلك كقاعدة لتقييم الطابع التمثيلي لشبكة الـ MCPAs الموجودة. وينبغي أن يستعمل هذا العمل إطاراً رفيع المستوى يتماشى مع أساس عمل وضع قائمة الجرد العالمية. ومن النهج الممكنة في هذا العمل عقد ورشات إقليمية.

(ب) تقييم الاتصالية لتحديد المناطق البيولوجية وتطبيق هذه المعلومة لتقييم ما يوجد من شبكة الـ MCPAs وكذلك لتبين مجالات الأولوية للمستقبل.

(ج) تقييم فعالية الشبكة الحالية للـ MCPAs، إقليمياً وعالمياً، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للأنواع المهاجرة.

الأولوية ٢-٢: إيجاد قواعد البيانات المناسبة على الصعيد الوطني بما يسمح بتقييم أطر الـ MCPAs على نطاق أوسع (إقليمي/عالمي). واستعمال هذه البيانات لتبين ما يوجد من أنماط بين الـ MCPAs لتوليد الاحتياجات ذات الأولوية للبحوث والنهج المستقبلية المتعلقة بالإدارة التوافقية.

مشروعات رائدة :

(أ) الإطار الرفيع المستوى لقائمة الجرد العالمية (أنظر المرفق الرابع أدناه) وما يتصل به من مشورة للمديرين الوطنيين بشأن قوائم الجرد الوطنية.

(ب) إيجاد قواعد بيانات وطنية لتقييم الشبكات الموجودة المختارة، من وطنية وإقليمية، مع إختيار أمثلة من طائفة المواقف السياسية والاقتصادية والبيوجغرافية.

(ج) القيام باستعراض عالمي للوضع القائم حالياً في معرفة الـ MCPAs حسب المناطق. وتقديم اسهام بشكل يكون مفهوماً للمديرين ورسمى السياسة.

الأولوية ٢-٣: تبين أفضل المؤشرات لتقييم فعالية الإدارة على مستويات مختلفة داخل نظام شامل.

مشروعات رائدة :

(أ) وضع واختبار سلسلة من تدابير التقييم الفعالة، شاملة مؤشرات، بشأن عدد من المواقع الموجودة (مؤشرات بيولوجية، واجتماعية اقتصادية، وقائمة على أساس الحكم). والمواقع الرائدة المختارة ينبغي أن تغطي طائفة من المناطق الباردة والمعتدلة المناخ والمدارية الحارة.

(ب) وضع مناهج لتقييم فعالية شبكات الـ MCPA بأكملها.

(ج) وضع مناهج لمواءمة إدارة الـ MCPAs استجابة لتغير محتمل لأنماط توزيع الأنواع والموائل، وهو تغير قد يؤدي إلى تغير المناخ.

جيم- تحسين شبكات الـ MCPAs

الأولوية ٣-١: إيجاد توافق الآراء والمساندة الوافية لحماية التنوع البيولوجي من خلال نهج متعلقة بالمنطقة بالذات.

مشروع رائد :

(أ) التدريل على المنافع الطويلة الأجل (مثلاً التغييرات في الأنواع والتغييرات في الموائل والتغييرات في الأنظمة الإيكولوجية) الناشئة عن موائل وأنظمة إيكولوجية لها أتساع كاف / أهمية كافية، وذلك عن طريق القيام بدراسات حالات.

الأولوية ٣-٢: وضع المعايير لاختيار الـ MCPAs في البلدان التي تنقصها هذه المعايير.

مشروع رائد :

(أ) إيجاد نموذج فكري وأمثلة على أفضل الممارسات في مجال معايير اختيار الـ MCPA، وذلك بالقيام بعمل متصل الحلقات في عدد صغير من البلدان المختارة.

الأولوية ٣-٣: تعزيز الآثار الاجتماعية والاقتصادية للـ MCPAs، خصوصاً من حيث تخفيف وطأة الفقر.

مشروعات رائدة :

(أ) وضع نهج حساسة من الناحية الثقافية بشأن إيجاد وإدارة الـ MCPAs، لتحقيق الإشارك الفعال في أصحاب المصلحة.

(ب) لإيجاد نهج تروأمية في إيجاد وإنشاء الـ MCPAs. ويمكن أن يتم ذلك بتجميع ونشر دراسات الحالات عن أفضل الأمثلة وأسوأها عن درجة تفهم طريقة تصرف المجتمعات المستهدفة (اجتماعياً / ثقافياً) وعن الطريقة التي يمكن بها لـ "تصريف الأعمال" أن يؤثر في نجاح الـ MCPA التي أنشئت وتجرى إدارتها.

الأولوية ٣-٤: إيجاد "شيكات تعلم" فعالة، أى شيكات بين الـ MCPAs على الصعيد الوطنى/ الدولى : واختبار هذه الشيكات بعد إنشائها فى طائفة من البلدان/ المناطق الاختبارية.

مشروعات رائدة :

- (أ) إنشاء شيكات من المجتمعات/ أصحاب المصلحة فى الـ MCPAs لتمكينهم من المشاركة والتعلم من الخبرات.
- (ب) تجميع المعلومات من شيكات التعلم الموجودة وإصدار ارشادات لتشغيل تلك الشيكات على أساس هذه الخبرات.

الأولوية ٣-٥: إيجاد طرائق فعالة لإماج المعرفة التقليدية فى إنشاء الـ MCPA وإدارتها.

مشروع رائد :

- (أ) وضع خطوط توجيهية لإدماج المعرفة التقليدية فى إنشاء وإدارة الـ MCPA ومساندة تلك الخطوط بتجميع ونشر دراسات حالات تتناول طائفة واسعة من الأمثلة المستمدة من أماكن جرت فيها تلك المبادرات (مثلا نيوزيلاندا، شيلي، منطقة الكاريبى الواسعة).

الأولوية ٣-٦: وضع استراتيجيات لإدماج الـ MCPAs وإنشاء الشيكات فى التخطيط الوطنى والإقليمى الطويل الأجل.

مشروعات رائدة :

- (أ) وضع استراتيجيات تقوم على الخبرة السابقة والاحتياجات المستقبلية لطائفة المناطق الجغرافية.
- (ب) وضع طرائق لتقييم النسبة المئوية للمئوية للحماية غير الاستخراجية اللازمة، فى ترابط مع برامج الرصد الوطنية، تبعاً لحجم وديناميكية المجتمعات المحلية.
- (ج) إدماج اعتبارات الترسيب وجودة الماء فى عمليات التخطيط والإدارة.

المرفق الرابع

تحسين البيانات المتاحة لتقييم ما يحرز من تقدم نحو الغاية العالمية

١- منذ ١٩٨١ أنشأ UNEP-WCMC وأستبقى قاعدة بيانات عالمية بشأن المناطق المحمية. وقد تم إعتراف واسع النطاق بأهمية قاعدة البيانات هذه التي تدار في تعاون مع اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN. ويوجد داخل هذه القاعدة مجموعة فرعية من المناطق المحمية البحرية والساحلية المبينة بوضوح.

٢- نظر فريق الخبراء المخصص في المعلومات المتاحة وتشاور مع UNEP-WCMC، وأجرى مشاورات غير مباشرة مع الـ WWF International، وأستخلص أن البيانات العالمية المتعلقة بالـ MCPAs يجب تحسينها أو تجميعها و/أو تجميعها في الفئات الحرجة الآتية :

(أ) الموقع (الاحداثيات الفيزيائية، والبلد، والوحدة السياسية، مع بيان أسماء البلد أو البلدان المجاورة التي يكون فيها الـ MCPA عابراً للحدود).

(ب) الحجم الإجمالي للمنطقة المحمية والحجم النسبي للعنصر البحرى والساحلى فيها، وإذا كانت المنطقة عابرة للحدود ينبغى بيان المساحة الإجمالية الواقعة داخل ولاية البلد.

(ج) الجوانب الزمنية، مثلاً الطابع الدائم أو الطابع الموسمى للحماية أو للإدارة.

(د) نوع الحماية والإدارة المقترحتين أو اللتين يجرى تنفيذهما، وذلك باستعمال نظام بسيط ذى ثلاثة جوانب :

(١) جزء من الشبكة الأولية من المناطق الشديدة الحماية ذات الطابع التمثيلى.

(٢) جزء من الشبكة الثانوية من الـ MCPAs

(٣) ممارسة الإدارة المستدامة فى البيئة الساحلية والبحرية الأوسع نطاقاً

(هـ) فاعلية الحماية والإدارة، بقياسهما بالمقارنة مع النظام المقترح أو الذى يجرى تنفيذه، وبأستعمال نظام بسيط ذى ثلاثة وجوه :

(١) فعال تماماً فى الوقت الحاضر - لا توجد مشكلات هامة معروفة.

(٢) فعال جزئياً فى الوقت الحاضر - بعض وجوه النقص.

(٣) غير فعال فى الوقت الحاضر - وجود مشكلات خطيرة فى التنفيذ.

(و) أسماء محددة وطنياً لنوع الحماية والإدارة، مثلاً منتجع بحرئى أو محمية بحرية وساحلية، أو ... الخ.

(ز) الموائل المحمية والمدارة (3D)، وليست فقط متعلقة بأعماق البحار.

(ح) أنواع محمية ومدارة (3D)، وليست فقط متعلقة بأعماق البحار.

(ط) موائل وأنواع مستبعدة على وجه التحديد من الحماية / الإدارة داخل الـ MCPA، أى التى ليس لها حماية قانونية).

- (ي) طبيعة التهديدات الواقعة على الموائل / الأنواع - أنظر الجدول ١.
- (ك) أسم الشخص أو الأشخاص وتفاصيل الإتصال بهم، الذين قدموا المعلومات الآتفة الذكر وتاريخ تقديمها.
- ٣- إن هذه الفئات من البيانات هي مجموعة رئيسية يمكن أن تعطي المعلومات الأساسية اللازمة لتقييم التقدم والنجاح. وهي فئات قليلة إلى درجة تجعل تجميع البيانات أمرا سهلا وسريعا وقابلا للإنجاز على الأرجح ولا تساند فقط عمليات الإتفاقية في البيئات البحرية والساحلية بل تعتبر أيضا ذات قيمة لمجتمع الحفظ الأوسع نطاقا، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.
- ٤- يقتضى الأمر هيكلة مجموعة المعلومات عن الموائل المحمية والمدارة، على أساس قائمة قياسية، فمن شأن ذلك التعجيل بتجميع البيانات وبتوحيد نمطها. ويقتضى الأمر ألا تزيد البيانات عن ١٥ فئة كما ينبغي الأخذ فيها بنهج رفيع المستوى جدا. وهذا النهج مطلوب وضعه، ولكن يمكن أن تستعمل فيه مصطلحات مثل "الشعاب المرجانية، أعشاب البحر، المانغروف، مصاب الأنهار، التلال البحرية، ... الخ" ويقتضى الأمر الأخذ بنهج مماثل بشأن الفئات العالية المستوى لتجميع البيانات عن التهديدات المختلفة. وتوجد في الجدول ١ بعض الأفكار الأولى عن تلك الفئات وفي كلتا الحالتين سيقتضى الأمر أن يتخذ قرار إبان جمع البيانات عن بيان الفئات التي كانت ذات صلة بالموضوع. ومع أن هذا الأمر قد ينطوي على صعوبة فيما يتعلق بإدراج موقع ما في الإطار المقترح للإدارة، إلا أن أية أخطاء ستكون ضئيلة لا يعتد بها على مستوى الشبكات والمستوى الإقليمي والعالمي.
- ٥- يمكن أيضا تجميع بيانات في مجالات أخرى موجودة في الوقت الحاضر في قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية ذات القيمة لمجتمع واسع من الناس، مثل فئات الإدارة التابعة للـ IUCN وبيانات الحدود لـ GIS، غير أن هذه البيانات لا تعتبر ذات أهمية. وسيجرى تجميع بيانات فئات الـ IUCN بالنسبة لجميع المواقع الواردة على قائمة الأمم المتحدة فيمكن بذلك إدماجها في الفئات العالمية الآتفة الذكر.
- ٦- ومن الأهمية بمكان أيضا في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي تجميع بيانات إضافية عن السياق المحيط بالنسبة لكل بلد موقع (بتشديد القاف المكسورة)، عن طبيعة البيئة البحرية والساحلية الموجودة فيه. يوفر هذا مراجع يمكن على أساسها تحليل البيانات التي تم إبلاغها وتبين ما يحرز من تقدم وتحديد السياسة المستقبلية للإتفاقية. وهذه المعلومات ينبغي أن تتضمن ما يلي :
- (أ) مجموع مساحة البحار الواقعة تحت الولاية الوطنية، بالكيلو مترات المربعة (مثلا مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة أو مساحة المياه الإقليمية، الخ) والمعايير التي جرى هذا القياس على أساسها (مثلا المياه العالية لتحديد الولاية من الجانب البحري أو المياه المنخفضة لذلك التحديد)؛
- (ب) قوائم جرد الموائل والأنواع. في سبيل تقييم ما إذا كانت تتخذ التدابير الوافية لابد من وضع قوائم جرد بالموائل والأنواع لتحديد المدى والتوزيع على النطاق العالمي.
- ٧- من شأن البيان الأول أن يتيح تبين تغطية شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية التي تنشأ في ظل إتفاقية التنوع البيولوجي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، بينما البيان الثاني من شأنه أن يوفر نقطة مرجعية يمكن على أساسها تحديد أولويات المستقبل لإتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة وجوه القصور في ظل هذه الإتفاقية. وكلاهما جوهري لتقييم مدى تحقيق الغاية العالمية المقترحة.
- ٨- إن الـ UNEP-WCMC واللجنة العالمية للمناطق المحمية (WCPA)، التابعة للـ IUCN، عاملتين في تعاون مع المكاتب الإقليمية للبحار التابعة لليونيب ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة هما وسيلة يمكن بها تحقيق تجميع وتحديث تلك البيانات العالمية بشأن الـ MCPA. وإدارة الولايات المتحدة الأمريكية الوطنية الأوقيانوغرافية والجوية تستضيف في الوقت الحاضر رئيس البرنامج البحري للـ WCPA، وهي مهتمة باستعمال ما لديه من موارد وخبرة في القضايا البحرية والساحلية للمساعدة على تطوير قاعدة البيانات التي يستعان بها لإتخاذ قرارات بشأن الـ MCPAs.

٩- إن استخدام أدوات قائمة على أساس الإنترنت سيكون من شأنه أن يسهل بدرجة كبيرة تجميع البيانات وزيادة إتاحة المعلومات وتحليل تلك المعلومات لإصدار مشورة بشأن التقدم والاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية. والمبادرات القائمة على أساس الإنترنت والإستعمال السائد لوجبات الإيدخال الفوري (drop-down menus) عند تجميع البيانات من المديرين والممارسين، سوف يؤدي أيضا إلى تخفيض وقت إيدخال البيانات وينطوى على مزايا كبيرة بشأن التماسك والترابط والمصدقية وفي نهاية الأمر لمجموعة البيانات اللازم تجميعها.

الجدول (١)

أمثلة على ست فئات عالية المستوى ممكن استعمالها عالمياً لهيكله تجميع المعلومات حول طبيعة التهديدات الرئيسية الواقعة على الموائل / الأنواع داخل الـ MCPAs *

الفئة الفرعية	الفئة العالية المستوى
<ul style="list-style-type: none"> الإزالة (مثلاً الحصاد، الصرف لإنشاء أرض جافة). التدخين (مثلاً الهياكل المصطنعة، التخلص من نواتج كرك الأرض). 	الضياغ الفيزيقي
<ul style="list-style-type: none"> تراكم الطمي (مثلاً بمياه السطح الجارية وبالكرك وبالتساقط). الحت، (مثلاً عن طريق إستعمال المراكب وترسيخ الهلب والدعس). الاستخراج الانتقائي (مثلاً عن طريق الكرك للموارد المتجمعه، والتشابك وتقطيع الأعشاب). 	الضرر الفيزيقي
<ul style="list-style-type: none"> الضوضاء (مثلاً أنشطة ملاحه المراكب). البصرية (مثل الأنشطة الترفيهية). 	الاضطراب غير الفيزيقي
<ul style="list-style-type: none"> إيدخال مركبات اصطناعية (مثلاً مبيدات الآفات ومبيدات البرناقل، PCP). إيدخال مركبات غير اصطناعية (مثلاً الفلزات الثقيلة والمواد الهيدرو كربونية). إيدخال الراديو نويدات (radio nuclides). 	التلويث السمي
<ul style="list-style-type: none"> إثراء المغذيات ، (مثلاً المياه الزراعية الجارية على السطح، والتساقط). الإثراء العضوي (مثلاً تربية الأحياء البحرية، التساقط). تغييرات في النظام الحراري (مثلاً التساقط والمحطات الكهربائية). التغييرات في العكارة (مثلاً المياه الجارية على السطح، الكرك). التغييرات في الملوحة (مثلاً استخراج الماء، التساقط). 	التلويث غير السمي
<ul style="list-style-type: none"> إيدخال ناقلات أمراض جرثومية. إيدخال أنواع غير أصلية ونقل المواقع. الاستخراج الانتقائي للأنواع (مثلاً تجميع الطعوم وصيد الدواجن البرية وصيد الأسماك التجاري والترفيهي). 	الاضطراب البيولوجي

* ملحوظة : يمكن للـ MCPA الواحدة أن تدخل في عدد من الفئات الرفيعة المستوى